مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٤٦**

الاثنين، ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرياس	(بنمـا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد فربيكي
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد لي كيشين
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-25199 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس إلى السيد روبرت سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام.

تقرر ذلك.

أدعو السيد سيري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

تقرر ذلك.

أدعو السيد هولمز إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد روبرت هـ. سيري، المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام، والسيد جون هولمز، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. أعطي الكلمة الآن للسيد سيري.

السيد سيري (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقدم إحاطة إعلامية لمجلس الأمن للمرة الأولى. وأتطلع إلى القيام بذلك بشكل منتظم خلال فترة ولايتي بصفتي المنسق الخاص، في خدمة الأمين العام والأمم المتحدة.

بعد قضاء فترة شهرين في القدس، أدرك إدراكا عميقا ما هو على المحك اليوم في عملية السلام في الشرق الأوسط. ويثير إعجابي أيضا وزن ونطاق الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة على أرض الواقع وفي ظل ظروف صعبة، بل وخطيرة. وإنني مقتنع بأهمية أن تضطلع الأمم المتحدة بكامل دورها السياسي والإنمائي والإنساني ودورها المتعلق بحقوق الإنسان.

وأود أن اشكر الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت وحكومتيهما، فضلا عن حكومتي مصر والأردن والأمين العام لجامعة الدول العربية، على الترحيب الحار الذي أولوني إياه. وأتطلع إلى القيام بالمزيد من الزيارات الاستهلالية إلى المنطقة. كما أود أن أعرب عن تقديري لشركائي في المجموعة الرباعية ولممثل المجموعة الرباعية توني بلير على الدعم والتعاون اللذين قدموهما لي.

واليوم، سأحيط المجلس علما بالتطورات التي حصلت منذ التقرير الأخير، الذي قدم في ٣٠ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.5827)، وسأقدم تقييما أوليا للحالة. وأنتقل أولا إلى المفاوضات الثنائية.

إن وزيرة الخارجية الإسرائيلية تزيبي ليفني وكبير المفاوضين الفلسطينيين أحمد قريع يجتمعان بشكل متواصل. ويواصل الرئيس عباس ورئيس الوزراء أولمرت اجتماعاتهما التي تعقد مرة كل أسبوعين. ونرحب بتصميم الطرفين

بالرغم من التحديات القائمة على أرض الواقع على مواصلة تلك المفاوضات، وفي جو من السرية. ويلزم أن تحرز المحادثات تقدما ملموسا بشأن جميع المسائل الأساسية بدون استثناء.

وقد سررت لاجتماعي مع الفريق ويليام فريزر ممثل الولايات المتحدة حينما زار المنطقة لأول مرة بغية قيادة جهود الولايات المتحدة لرصد تنفيذ المرحلة ١ من التزامات خريطة الطريق، على النحو المتفق عليه في أنابوليس. وعرضت تقديم الدعم الكامل للأمم المتحدة لعملية الرصد التي تقودها الولايات المتحدة وأتطلع إلى إجراء مشاورات منتظمة مع المجموعة الرباعية بشأن العملية.

ما زال رئيس وزراء السلطة الفلسطينية فياض وحكومته يقومان بتعزيز الحكم الرشيد وبإنعاش الاقتصاد. وشملت الخطوات التي اتخذت هذا الشهر معالجة الإعانات المتعلقة بالكهرباء، واستكمال التدابير الرامية إلى كفالة الشفافية المالية وبذل جهود لضمان أن تضع وزارات السلطة الفلسطينية ووكالاتها اقتراحات منسقة وموحدة لإنشاء مشاريع. ونذكِّر المانحين بالحاجة إلى سدادهم العاجل للتبرعات السخية التي قدمت في كانون الأول/ديسمبر الماضي في باريس. ويواصل ممثل المجموعة الرباعية توني بلير أعماله بشأن مشاريع التنمية الاقتصادية وغيرها من تدابير بناء الثقة.

وتستمر الجهود الرامية إلى تحسين الأداء الأمني للسلطة الفلسطينية. ونفذت قوات الأمن الفلسطينية عمليات لمكافحة أعضاء المليشيات في عدة مدن في الضفة الغربية. وأصدرت محكمة عسكرية فلسطينية حكما على شخصين بالسجن لمدة ١٥ عاما لقتلهما إسرائيليين اثنين بالقرب من الخليل في كانون الأول/ديسمبر. وأوقفت إسرائيل مطاردة ٣٢ عضوا في مليشيا فتح بعد أن استسلموا لقوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية واكتملت بنجاح فترة محاكمتهم التي استمرت لثلاثة أشهر. وأدى موت معتقل تابع لحماس بسبب ما خلصت عملية تشريح رسمية إلى أنه نوبة قلبية إلى ادعاءات بإساءة معاملة قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية للمحتجزين. ودعا الرئيس عباس إلى إجراء تحقيق. ويجري في الأردن تدريب ما يقارب ١ ٠٠٠ من قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية، بمساعدة المنسق الأمني للولايات المتحدة، بغية إعادة نشرهم في نيسان/أبريل وأيار/مايو. وما زالت بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي الموفدة إلى الأراضي الفلسطينية تقدم الدعم للشرطة المدنية الفلسطينية ولنظام العدالة الجنائية في الضفة الغربية.

ومع ذلك، فإن الحالة الأمنية بالنسبة للإسرائيليين وللفلسطينيين على حد سواء ما زالت مسألة تستدعي القلق العميق. إذ قتل أعضاء المليشيات الفلسطينية إسرائيليا واحدا وأصابوا ٢٧ شخصا بجراح. وقتل خمسة وأربعون فلسطينيا وجُرح ١٣٩ خلال عمليات التوغل الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية. وأشعر بالانزعاج بصورة خاصة حيال عدد الحوادث التي تقع على كلا الجانبين حيث يقتل الأطفال أو يصابون بجراح.

وفي ٤ شباط/فبراير، أدى هجوم انتحاري على ديمونا نفذه مفجران من الخليل، وادعت حماس المسؤولية عنه، إلى مقتل إسرائيلي واحد وإصابة ٦ آخرين بجراح. وأطلق أكثر من ٣٠٠ صاروخ وقذيفة هاون من غزة، مع تعرض بلدة سديروت خاصة للهجوم مرة أخرى. وندين بدون تحفظ الإطلاق العشوائي للصواريخ وقذائف الهاون على مراكز السكان المدنيين ونقاط العبور، والهجمات الانتحارية على المدنيين، ونطالب بالوقف الفوري لهذه الهجمات. ويعتبر المحاورين الإسرائيليون أن استمرار تلك الهجمات يشكل أكبر عقبة أمام إحراز تقدم في عملية السلام.

وما زال العريف جلعاد شاليط التابع لقوات الدفاع الإسرائيلية في أسره الذي استمر لفترة ٢٠ شهرا في غزة، وما زالت حماس تمنع وصول لجنة الصليب الأحمر الدولية إليه. ونطالب بتوفير إمكانية الوصول إلى الجندي وبالإفراج عنه.

وما زال أكثر من ١٠ ٠٠٠ سجين فلسطيني موجودين في السجون الإسرائيلية. وناشد الرئيس عباس بإطلاق سراح المزيد من السجناء الفلسطينيين، بناء على الخطوات التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد.

واستمرت العمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة والضفة الغربية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان هناك العديد من الحالات التي قتل فيها مدنيون أو أصيبوا بجراح – بما في ذلك يوم السبت الماضي، حينما قتل ثلاثة مدنيين جراء إطلاق قذيفة أرض – أرض على بيت حانون. وحتى إن لم تكن تلك الخسائر مقصودة، فإنها تدعو إلى الأسف الشديد وينبغي أن تكون موضوعا لاتخاذ تدابير شفافة للتحقيق والمحاسبة. ومع أننا ندرك الشواغل الأمنية لإسرائيل، فإن إسرائيل ملزمة بعدم اتخاذ تدابير غير متناسبة وبعدم تعريض المدنيين للخطر. ومما يعقد الموقف المبدئي للأمم المتحدة المعارض لعمليات القتل الخارجة عن نطاق القانون التواتر الذي تنفذ به تلك العمليات في المناطق المكتظة بالسكان المدنيين.

كما أن قوات الدفاع الإسرائيلية تواصل، بحجة الشواغل الأمنية، عملياتها في الضفة الغربية. وتلك الأعمال تقوض الجهود الأمنية للسلطة الفلسطينية. وتحسين تعاون قوات الدفاع الإسرائيلية مع قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية أمر بالغ الأهمية.

وفي ذلك الصدد، أبلغ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأنه يوجد أكثر من ٥٨٠ عائقا أمام تنقل الفلسطينيين في الضفة الغربية، وهو مستوى بقي مستمرا لشهور عديدة، بل وازداد، بالرغم من الجهود الأمنية للسلطة الفلسطينية وتعهدات إسرائيل بإزالة العوائق. ويجب أن تخفض بقدر كبير مستويات الإغلاق إذا أريد للاقتصاد الفلسطيني أن ينتعش وإذا أريد للمساعدة التي يقدمها المانحون أن تحرز نتائج طويلة الأجل.

إن المرحلة ١ من خريطة الطريق، التي أعاد الطرفان التزامهما بها في أنابوليس، تتطلب أن تقوم حكومة إسرائيل بتجميد النشاط الاستيطاني بأكمله، بما في ذلك ”النمو الطبيعي“، وبإزالة جميع المخافر الأمامية التي أقيمت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. ولكن البناء مستمر في المستوطنات في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية. وما زالت الحكومة الإسرائيلية تصدر عطاءات إسكانية جديدة؛ ولم تتم إزالة أي مخافر أمامية. واستمرار النشاط الاستيطاني أمر غير قانوني في أي مكان في الأرض الفلسطينية المحتلة وهو يشكل عقبة أمام السلام. وأبلغ المجلس أيضا بأن التوسع الاستيطاني أشار إليه العديد من المحاورين الفلسطينيين والعرب بوصفه من ضمن أكبر العوامل التي تؤدي إلى تقويض الثقة بعملية أنابوليس وبآفاق إقامة دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء.

وفي السياق نفسه، بالرغم من الالتزام في إطار خريطة الطريق بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية، أصدرت الحكومة الإسرائيلية مؤخرا أمرا بمواصلة إغلاق هذه المؤسسات لفترة ستة شهور أخرى. وينبغي أن تثبت إسرائيل باتخاذ خطوات ملموسة وعاجلة التزامها بالمرحلة ١ من خريطة الطريق، على النحو الذي دعا إليه الأعضاء الرئيسيون في المجموعة الرباعية حينما اجتمعوا آخر مرة في باريس.

وتستمر أعمال بناء الجدار داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، مع تجاوز الخط الأخضر وخلافا لفتوى محكمة العدل الدولية.

وأنتقل الآن إلى الحالة في غزة، التي لا يمكن قبولها ولا يمكن أن تستمر أيضا، من حيث الجانب الإنساني، وجوانب حقوق الإنسان والأمن والسياسة. وسيقدم وكيل الأمين العام إلى المجلس إحاطة إعلامية أكثر تفصيلا عن الحالة الإنسانية المتردية. وقد أوجدت مجموعة من العوامل خليطا خطيرا على إسرائيل ومصر والفلسطينيين، مما يتسبب في معاناة شديدة ويضر بآفاق التوصل إلى حل قائم على أساس الدولتين.

وقد أدت سيطرة حماس على غزة، في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، إلى إزاحة السلطة الفلسطينية منها بصورة عنيفة، بما في ذلك من المعابر. وتم تثبيت قدر من النظام غير أن سيادة القانون منعدمة. وتحدث تغيرات كبيرة خارج الإطار القانوني. وأغلق العديد من المؤسسات المستقلة، أو استبدلت وأُعيد تعيين الموظفين فيها لتتمكن حماس من مراقبتها وعزلها عن مقارها في رام الله. و توقف نظام القضاء المدني عن العمل، وكذلك الأدوات الهامة المعنية بالحكم الرشيد والنظام الاجتماعي. وما زالت مجموعة من المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية، العاملة في القطاع، تزعم وقوع انتهاكات لحقوق الإنسان في غزة.

وعلى الرغم من إعلانات النية، لم تتصرف حماس بما يكفي من العزم لوقف الهجمات بالصواريخ التي تشنها الجماعات المقاتلة. كما تقوم حماس نفسها بإطلاق الصواريخ، بصورة متكررة، وإطلاق قذائف الهاون بشكل منتظم. ولا تزال التقارير بشأن التهريب تثير القلق، شأنها في ذلك شأن التقارير المتعلقة بحصول جماعات مقاتلة خارجية على موطئ قدم في غزة. وما زلنا نناشد حماس أن تضطلع بما تعهدت به من مسؤوليات وأن تختار غصن الزيتون بدلا من البندقية.

غير أن التدابير الإسرائيلية، التي ترقى إلى درجة العقاب الجماعي، غير مقبولة. وندعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها إزاء السكان المدنيين في غزة بموجب القانون الدولي.

ومن المفهوم أن اجتياح معبر رفح في نهاية كانون الثاني/يناير خلّف شعورا بالارتياح مفهوما في غزة، لأن المدنيين كانوا يسعون إلى الحصول على السلع الأساسية والتخفيف من وطأة ظروف القهر التي يعيشونها رغما عنهم. وقامت مصر بإعادة تثبيت النظام على طول الحدود في وقت سابق من هذا الشهر. غير أن الحالة ما زالت بالغة الهشاشة. وما لم نقم بمعالجتها، فستظل خطرا على سلامة وأمن ورفاه السكان الفلسطينيين، وعلى أمن مصر وإسرائيل، وعلى استدامة العملية السياسية ذاتها. وبالأمس فقط، احتج آلاف الأشخاص على الظروف التي يواجهونها، وعززت قوات الدفاع الإسرائيلية حضورها العسكري في المناطق المحيطة بالقطاع.

وفي ضوء هذه المستجدات، دافعت الأمم المتحدة، لدى جميع الأطراف وشركائنا في المجموعة الرباعية، عن ضرورة وضع استراتيجية مختلفة وأكثر إيجابية لغزة.

ولهذا الغرض، يتفق مبعوثو المجموعة الرباعية على أنه يجب أن نعمل الآن صوب استئناف الحياة الاقتصادية العادية لشعب غزة، والسعي إلى وضع ترتيبات تكفل أمن إسرائيل ومصر والفلسطينيين، وتدعم السلطة الفلسطينية الشرعية. وينبغي وقف إطلاق الصواريخ والهجمات الانتحارية، شأنها في ذلك شأن جميع أعمال العنف، حتى نتمكن من إيجاد بيئة هادئة. ويجب تلبية الاحتياجات الإنسانية للسكان المدنيين، بما في ذلك الإمداد المتواصل بالسلع والخدمات الأساسية،

بما فيها الوقود وإمدادات الطاقة. ويتعين استئناف مشاريع الأمم المتحدة والمشاريع الأخرى المتعثرة، وينبغي تيسير تنقل موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني. وينبغي إيجاد الظروف الملائمة للسماح بإعادة فتح المعابر، على النحو المتوخى بموجب اتفاق التنقل والعبور.

وبالتالي، من الأهمية بمكان، الآن، أن تقوم إسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية بوضع استراتيجية إيجابية معنية بغزة تروم تحقيق تلك الأهداف. وأعضاء المجموعة الرباعية على استعداد، بصورة منفردة وجماعية، لتقديم الدعم لهذه الجهود، بما في ذلك بعثة المساعدة الحدودية التابعة للاتحاد الأوروبي، عند الاقتضاء. ويتعين علينا أن نشيد بجهود مصر على طول الحدود، وعلى الصعيد الدبلوماسي، بغية إيجاد حلول دائمة لهذه الأزمة. كما أعربت المجموعة الرباعية علنا عن دعمها القوي لاقتراح السلطة الفلسطينية المتعلق باستئناف العمليات في المعابر.

وأما فيما يتعلق بالجانب الإقليمي، فقد شددت حكومتا مصر والأردن والأمين العام لجامعة الدول العربية على أهمية استمرار التزام البلدان العربية بمبادرة السلام العربية. غير أنهم أكدوا على قلقهم المتزايد إزاء اتجاه عملية السلام، فضلا عن المستجدات في غزة، وحيال تداعيات ذلك على المنطقة في حالة فشل عملية السلام.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في الجولان السوري المحتل هادئة على نحو عام، باستثناء حادث إطلاق جندي إسرائيلي، في ١١ شباط/فبراير، النار على شابين سوريين من المقيمين بالجولان، تلقيا العلاج لاحقا في المستشفى.

وأود أن أضيف أن إحاطتي الإعلامية لا تشمل لبنان هذا الشهر، نظرا للتقرير المقبل للأمين العام بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

واسمحوا لي أن أختتم بياني ببعض الانطباعات الشخصية الموجزة. انطلاقا مما شاهدته في العديد من الزيارات الميدانية، بما في ذلك إلى الضفة الغربية وغزة وجنوب إسرائيل، من المفهوم أن ثقة عامة الناس في أن تحقق عملية السلام نتائج تكاد تكون منعدمة.

وفي الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، هناك عواقب وخيمة لتوسيع نطاق المستوطنات، وعدم إزالة المراكز الاستيطانية المتقدمة، ونظام عمليات الإغلاق، والتوغلات العسكرية المستمرة، على حقوق الإنسان، والحياة الاقتصادية، والنسيج الاجتماعي، وعلى السكان قاطبة. وفي غزة، تزداد حدة أوجه الحرمان من أبسط عناصر الكرامة الإنسانية، والشعور بالمهانة والإحباط واضح.

وفي جنوب إسرائيل، تتعرض المجتمعات المحلية التي اعتقدت أن انسحاب إسرائيل من غزة سيحقق لها الأمن للهجمات بالصواريخ يوميا، بينما لا يزال الإسرائيليون عموما يعتقدون أنه يجب عليهم أن يعولوا أساسا على ما اتخذته إسرائيل من تدابير أمنية لكفالة سلامتهم. وفي المنطقة، هناك شعور متزايد بالاستياء من حالة عملية السلام.

وأثني على ما تحلى به رئيس الوزراء أولمرت والرئيس عباس من روح المسؤولية والشجاعة السياسية الفعلية، لدى استئنافهما للعملية السياسية على الرغم من شكوك الجمهور وأوجه القلق العديدة. وينبغي المضي قدما في عملية أنابولس ويتعين دعمها. وينبغي أن يبذل المجتمع الدولي قصارى جهده لكفالة مواصلة الطرفين للمفاوضات الثنائية من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن جميع المسائل الجوهرية دون استثناء.

غير أنه لا يمكن استدامة عملية أنابولس إلا من خلال إحداث تغييرات في الميدان. أولا، لا بد من تكثيف الجهود على نحو هام في الضفة الغربية، بما في ذلك تعزيز اتخاذ إسرائيل لمزيد من الإجراءات الجوهرية والعاجلة

واستمرار السلطة الفلسطينية في تكثيف جهودها، وفقا للمرحلة الأولى من خريطة الطريق. ثانيا، نؤمن بأن وضع استراتيجية معنية بغزة، مختلفة نوعا ما وأكثر إيجابية، واجب إنساني وأمني واستراتيجي، بالنسبة لإسرائيل ومصر والسلطة الفلسطينية، ونرحب بالتزام المجموعة الرباعية على نحو موحد بهذه المسالة.

وسنظل نُذكِّر جميع الأطراف بالإطار القانوني الدولي، وبالعمل بصورة وثيقة مع شركاء المجموعة الرباعية، وبلدان المنطقة، والمجلس، صوب تنفيذ خريطة الطريق. ويجب أن يتمثل الهدف في إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧، وتحقيق التعايش في سلام وأمن بين دولة إسرائيل ودولة فلسطين, وإحلال السلام الشامل في المنطقة، تنفيذا للقرارات ٢٤٢ (١٩٦٧)، و ٣٣٨ (١٩٧٣)، و ١٣٩٧ (٢٠٠٢)، و ١٥١٥ (٢٠٠٣)، والمبادرة العربية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد سيري على تلك المعلومات الهامة. ونتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة. وأعطي الكلمة الآن للسيد جون هولمز.

السيد هولمز (تكلم بالانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لأقدم إحاطة إعلامية إلى المجلس عن زيارتي إلى الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل، من ١٤ إلى ١٨ شباط/فبراير. فقد قضيت يوما في غزة، ويوما في الضفة الغربية، ونصف يوم في سدروت بجنوب إسرائيل. كما التقيت بمسؤولين حكوميين إسرائيليين، ورئيس وزراء السلطة الفلسطينية وغيرهم، وعقدت مناقشات مكثفة مع ممثلي الوكالات التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية العاملة في الضفة الغربية وغزة، ومع ممثلين للمجتمع المدني.

ووجدت أن الأحوال المعيشية لشعب غزة قاسية، وبائسة وبعيدة كل البعد عما هو عادي. وقد تسببت ثمانية أشهر من القيود الصارمة على حركة السلع وتنقل الأشخاص الداخلين إلى الأرض والخارجين منها، في أعقاب سيطرة حماس على غزة في حزيران/يونيه، في خسائر اقتصادية واجتماعية فادحة، تُضاف إلى سنوات من المصاعب والتدهور الاقتصادي. وبينما استمر على نحو عسير الإمداد بمعظم السلع الأساسية، لاسيما المعونة الغذائية، فقد مُنع إيصال واردات أخرى بصورة تدريجية، بما في ذلك قطع الغيار الحيويةُ والمواد الخام مثل الأسمنت. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، لم يُسمح إلا بإيصال ١٠ في المائة فقط مما سُمح بإيصاله من إمدادات إلى غزة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧. وعلاوة على ذلك، في تشرين الأول/أكتوبر، بدأت إسرائيل بتخفيض تدفق وقود الديزل الصناعي الذي يستخدم لتشغيل المحطة الوحيدة لتوليد الطاقة في غزة. وفي شباط/فبراير، خُفِّضت أيضا كمية الكهرباء التي تزود بها إسرائيل غزة. ومنذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أصبح من المستحيل عمليا على الفلسطينيين التنقل إلى غزة ذهابا وإيابا، ما عدا خلال الفترة القصيرة التي هُدم فيها الجدار الحدودي في رفح، واستثناءات محدودة لحالات طبية مستعجلة، والحجاج، والحاملين للتأشيرات الخاصة بالطلاب والعمل والوثائق المعنية بإقامة الأجانب.

والعواقب تزداد بشدة وظهورا. إذ أن ٨٠ في المائة من السكان يتلقون الآن مساعدة غذائية؛ وقد إنهار معظم المهن والزراعة، مما رفع معدلات البطالة والفقر إلى مستويات عالية جديدة؛ وتعيق حالات انقطاع الكهرباء المتكررة والطويلة بصورة خطيرة عمل الخدمات الأساسية والبنية التحتية؛ وتتردى نوعية المياه بسرعة، هذا إذا توفرت أي مياه؛ ويظهر بشكل متزايد قصور نظام الصرف الصحي، مع خطر حقيقي من انهيار بحيرة من مياه الصرف الصحي في بيت لحيا؛ ويترنح النظامان الطبي والتعليمي على حافة الانهيار، لأن الافتقار إلى التجهيزات وقطع الغيار وإلى

الموظفين المؤهلين، والتوترات النفسية تقوض أداءهما ووظائفهما.

ويرتفع تعرض الضعفاء للمرض، وذلك بصورة ملحوظة وسط الأطفال الذين يمثلون أكثر من نصف سكان غزة. وعلى سبيل المثال، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، ارتفع عدد الأطفال دون الثالثة من العمر، الذين شخصت إصابتهم بالملاريا، بنسبة ٢٠ بالمائة أكثر من السنة السابقة، كما ارتفعت نسبة الأطفال المصابين بفقر الدم بـ ٤٠ بالمائة. ويزيد من تعقيد هذه الحالة الكالحة الصعوبات البيروقراطية بين السلطة الفلسطينية والقائمين بتقديم الرعاية الصحية، مثلا، في غزة.

وتقول حكومة إسرائيل إن الدافع الرئيسي إلى فرض القيود هو استمرار إطلاق صواريخ القسام من غزة، مع أن هناك شواغل أمنية في نقاط العبور نفسها، التي أطلقت عليها النار والتي جرت عبرها محاولات لتهريب أسلحة، وربما انتحاريين. وقد أطلعتني زيارتي لأشدروت، التي كانت هدفا لأكثر من ٣٠٠ ٤ صاروخ منذ عام ٢٠٠٤، على الضرر المادي والنفسي للسكان جراء هذا القصف المستمر. فإن الصواريخ البسيطة الصنع تستهدف إيذاء المدنيين وتشكل إرهابا صريحا. واستمرار إطلاقها لا يمكن القبول به إطلاقا ويجب أن يوقف بدون شروط. ويجب على منظمة حماس، التي تدّعي حكم قطاع غزة، أن تقبل بكامل نصيبها من المسؤولية عن المعاناة في غزة. ويجب، قبل كل شيء، أن تعمل على وقف إطلاق هذه الصواريخ فورا.

غير إني أوضحت جهرا وسرا رأيي في أنه، مهما كان استفزاز إطلاق الصواريخ وغير شرعيتها، فإن عزل إسرائيل الفعلي لغزة غير مبرر، وذلك نظرا لواجبات إسرائيل الدائمة إزاء أهل غزة. وهذا يعادل عقابا جماعيا وهو مناف للقانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، لا يبدو أن لهذا العزل أثره المطلوب، سواء في وقف الصواريخ أو في إضعاف موقع حماس في نظر سكان غزة، أو على صعيد أعم. ولا يمكن أن يرتاح للوضع الحالي إلا الذين يريدون رؤية مزيد من التطرف.

وفي غضون ذلك، هناك آثار مأساوية على المدنيين من الطرفين، لا بسبب القيود المفروضة واستمرار إطلاق الصواريخ فحسب، بل بما ينتج عن ذلك من تكرار عمليات اجتياح غزة والاصطدامات العسكرية داخلها، التي تتسبب بإصابة كثير من المدنيين، مهما كانت الإصابات غير مقصودة. إن المبادئ الأساسية للتمييز بين المقاتلين وغير المقاتلين وتناسب الهجمات أثناء الأعمال العسكرية، يجب أن تحترمها كل الأطراف.

والحالة الراهنة في غزة لا يمكن أن تدوم، وهي تضر إلى حد بعيد آفاق عملية السلام الجارية. ولا يمكن تغيير هذه الدينامية إلا عن طريق الجهود السياسية. وبانتظار ذلك، اعتبارا للناحية الإنسانية، ألححتُ على حكومة إسرائيل وعلى السلطة الفلسطينية أن تؤمِّنا، على الأقل، السماح بوصول مزيد من المساعدات الإنسانية وغيرها من المواد على أساس أيسر توقعا وأكثر انتظاما، مع أن ما تدعو إليه الحاجة حقا هو العودة إلى اتفاق عام ٢٠٠٥ الخاص بالتنقل والوصول. وقد وجهتُ هذه الرسالة نفسها بوضوح إلى حماس، فيما قلته علنا. وهذا يعني إعادة فتح المعابر وإنشاء آليات أفضل لتحديد ولتلبية احتياجات السكان الأساسية. وطلبت على وجه التخصيص أن تسمح إسرائيل بدخول المواد اللازمة لإعادة العمل في مشاريع الأمم المتحدة الإنسانية، التي تبلغ قيمتها ٢١٣ مليون دولار، في مجالات كالإصحاح والإسكان والتعليم والصحة، وأن تحظى بالأولوية قطع الغيار والتجهيزات اللازمة للخدمات الطبية وخدمات الإصحاح. وكانت هناك إشارات إلى أن السلطات الإسرائيلية مستعدة للاستجابة لهذه الطلبات.

وأضيف أن اقتراحات رئيس الوزراء الفلسطيني سلام فيّاض بإعادة فتح معبر كارفي الأساسي – وهو المعبر الوحيد الذي تتوفر فيه بنية تحتية وافية لإدخال كميات كبيرة من البضائع بصورة مناسبة وفعالة – تستحق تأييدنا الكامل. ولا بد أيضا من التفاوض بطريقة سليمة بشأن دور معبر رفح؛ وهو دور لا يثبت مصداقية الفكرة القائلة بأنه يمكن لإسرائيل أن تنقل مسؤولياتها وواجباتها إزاء غزة إلى مصر أو إلى أي دولة أو سلطة أخرى. ينبغي أن يتسنى اتخاذ ترتيبات تكفل الفرز اللازم للبضائع العابرة في الاتجاهين، عن طريق المعابر، استجابة لدواعي قلق إسرائيل الأمنية وذلك بدعم دولي مناسب، إذا لزم الأمر.

كانت الظروف المعيشية التي شهدتها في الضفة الغربية أفضل بصورة واضحة من ظروف غزة، لكن الحالة فيها ليست أقل داعيا للشعور بقلق بالغ إزاء الحالة الإنسانية. لقد قرأت كلاما عن الجدار العازل والمستوطنات ونظام التصريح وعمليات إغلاق المعابر، لكن ذلك لم يهيئني لرؤية الحقيقة المرئية والملموسة على أرض الواقع.

إن الجمع بين بناء الجدار العازل والتوسع المطرد للمستوطنات، وكلها لا تزال غير قانونية، والحواجز الـ ٥٨٠ المنفصلة الآن داخل الضفة الغربية تشتّت المجتمعات المحلية. إنها تعيق بصورة خطيرة وصول عشرات آلاف السكان إلى أراضيهم وإلى الخدمات الأساسية، وليست الخدمات الطبية أقلها. وتؤثر القيود الصارمة على تنقل البضائع والناس في النمو الاقتصادي فضلا عن أنها تزيد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي، كما تحط من المستوى الصحي. وهي، إلى ذلك، تعرض للخطر إمكان توفر مقومات بقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل.

أحسست، في لقاءاتي ببعض فلسطينيي الضفة الغربية، أن شعورهم باليأس والذل والإجحاف ليس أقل منه في غزة. وكان ذلك جدّ واضح في زيارتي مدينة الخليل، التي كان من أثر وجود مجموعة صغيرة نسبيا من ٦٠٠ مستوطن فيها والترتيبات الأمنية الهامة المتخذة لتأمين حمايتهم انقسام المدينة والتأثير الخطير على اقتصاد مواطنيها وأرواحهم. وقد ناشد ممثلو المجتمع المدني الفلسطيني في جميع أنحاء الضفة الغربية الأمم المتحدة مناشدة حارة، بواسطتي، أن تفعل شيئا إزاء محنتهم وانعدام آفاق مستقبل لهم يمكن العيش فيه، على ما يرون.

وتساور إسرائيل دواعي قلق مشروعة ولها حق الدفاع عن مواطنيها وواجب الدفاع عنهم. ولكن، حتى في الظروف المبيّنة، لا يمكن أن يطغى الأمن على جميع المشاغل الأخرى، ولا أن يبرر كل هذا الضرر اللاحق بأرزاق العاديين من الناس أو انتهاكات كرامتهم كبشر وما لهم من حقوق الإنسان. إن على إسرائيل واجبات تجاه السكان الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. ولهذا، ألححتُ على السلطات الإسرائيلية لتبدأ في الوفاء بالتزاماتها، بغرض تخفيف بعض القيود، على الأقل.

وإذا نظرت إلى هذا الواقع المتردي على الأرض في غزة وفي أشدروت كذلك، بدا لي الفصام التام تقريبا بين هذه الحقائق وآمال محادثات السلام المستمرة وأهدافها، الأمر الذي يهدد، في الواقع بأن يجعل استعداد المجتمع الدولي لاستثمار ٧,٧ بليون دولار في التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة. وكما أبرز المنسق الخاص، قد تتقوض فرص نجاح محادثات السلام بصورة نهائية، إذا لم تسد هذه الثغرة بسرعة وإذا لم تأخذ المؤشرات الإنسانية بالارتفاع فتوجد قبسا من الأمل في المستقبل، مهما تعاظم صدق جميع الأطراف المعنية وحنكتهم. ونحن بأمس الحاجة إلى نجاح تلك المحادثات في هذا العام. أما بديل ذلك، فلا يرتاح إليه إلا المتطرفون.

ورغم كل الصعوبات، ستواصل الجهات المقدمة للمساعدة الإنسانية بذل قصارى جهدها لتلبي نداء الواجب الأخلاقي الداعي إلى إنقاذ الأرواح وتحسين المعيشة وصون الكرامة الإنسانية. وتقوم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وغيرها من الوكالات، والمنظمات غير الحكومية العاملة في غزة، على وجه التخصيص، بعمل الأبطال في ظل ظروف عصيبة وخطيرة، وذلك لأسباب ليس أقلها القيود المفروضة على تنقل موظفي الأمم المتحدة ووصولهم، وهي قيود كثيرا ما لا تتسق مع ما يحق لهم من حصانات وامتيازات.

وبانتظار ذلك، أهيب بالجهات المانحة أن تواصل الاستجابة بسخاء لما أصبح الآن ثالث نداء موحد من حيث الأهمية لاستحلاب أموال المساعدة الإنسانية، بعد دارفور وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأخيرا، أناشد مجلس الأمن أن يرفع الصوت إعلانا لما يترتب من آثار وسط المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل على حد سواء، على ما يحدث وللواجب الراجح على عاتق كل الأطراف، بأن تمتثل للقانون الإنساني الدولي ولقرارات هذا المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد هولمز على إحاطته الإعلامية الهامة، وعلى ما قدمه من معلومات حاسمة الأهمية عن الحالة في غزة.

وعملا بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشتنا هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.